من أجل تأسيس جزائر بديلة

من يحكم في الجزائر؟

سؤال لا ينفك يطرح نفسه بصفة متكررة نظرا للطبيعة الغامضة والمغلقة للسلطة في الجزائر. يدرك الجزائريون أن الانتخابات ليست سوى واجهة لإضفاء المصداقية على السيستام في الخارج وتثبيت سيطرة الاجنحة على الريع النفطي لضمان هيمنتها السياسية وتحكمها في المجتمع.
وللإجابة على هذا السؤال بشكل أفضل، علينا ان نتساءل:

كيف نحن محكومون؟

تسمح لنا الإجابة بمعرفة الطبيعة الحقيقية للطبقة الحاكمة. ففي عام 2011، وفي خضم الغليان الثوري في العالم العربي، نقلت صحافية قول متظاهر أن الشعب الجزائري هو الوحيد الذي لن يطالب برحيل بوتفليقة لانه يعلم انه قابل للاستبدال، بل سيطالب برحيل السيستام صارخا: " ارحلوا جميعاً... بوتفليقة، توفيق، البوليس السياسي".
علينا ان نعترف أنه بعد ثماني سنوات، كان المطلب الاساسي للحراك في الساعات الأولى: "لا للعهدة الخامسة، بوتفليقة يا المروكي ارحل."
في بلد يحتكر البوليس السياسي الحياة العامة، ولا يزال فيه مثال الخامس أكتوبر حياً، فانه من السذاجة ان نعتبر 22 فيفري حركة عفوية. ان الغضب الشعبي حقيقي ولكنه لا يقتصر فقط على المطالبة برحيل بوتفليقة. **ومن هنا كان للحراك وجهان.**

الحراك المؤسساتي

وهو ما اسماه السيستام "الحراك المبارك" و"الحراك الاصيل". ليست المؤسسة العسكرية هي التي فرضت تبون، بل فرضه احد اجنحتها فقط، وهو تحديدا جناح القايد صالح. وهذا الاخير اخذ مكان بوتفليقة. في عام 2019، كان "ربان" اثنان مريضان يهيمنان على الجزائر: توفيق وبوتفليقة.
الأول لم يتقبل أبدا عزله في عام 2015 ولا أن يكون له منافس. وهو ما ادى الى 22 فيفري 2019. وليؤمّن نفسه، قام القايد صالح باخذ مكان بوتفليقة واراد ان يهمين وحده على الجزائر، وذلك ما ادى الى اغتياله في 23 ديسمبر 2019.
تشكلت الاجنحة التي تهيكل السيستام خلال حرب التحرير. وصورت لنا الرواية الرسمية الثورة التحريرية التي تستمد منها شرعيتها كملحمة يشكل فاعلوها كتلة واحدة. لقد عشنا لعقود على هذه السردية، لكن الحراك دفن هذه الأسطورة نهائياً. فالجزائريون يستعيدون اليوم تاريخهم من جديد، لأن السيستام لم يكتف بسرقة استقلالنا فحسب، بل سرق منا ايضا تاريخنا. ومنذ أن فرض احد الاجنحة نفسه في عام 1962، والشعب الجزائري المُستبعد من القرار السياسي يشهد مكتوف الايدي هذه الصراعات التي وصل فيها الفاعلون في هوسهم بالحفاظ على السلطة إلى تشويه صورة الجزائر وصورة الجزائري، وهو ما قد يؤدي في مستقبل قريب الى ان نشهد نهاية الجزائر كأمة.

الحراك الشعبي

لقد وُلد الحراك الشعبي في 7 مارس، تحديدا في 13 مارس 2019. وبما أنه لم يكن هو الأصل وراء نداء 22 فيفري، كان من المنطقي ألا تكون هناك أي قوة شعبية قادرة على تجسيده والكلام باسمه وفرض إرادتها، خاصة وأن البوليس السياسي، حارس المعبد، لم ولن يقبل بأن تتمكن قوة اجتماعية من تنظيم نفسها والمساس بهيمنته.

وفي غياب مجتمع مدني وأحزاب معارضة لديها مشروع لممارسة السلطة فعلياً، تبقى صرخة الشعب. هذه الصرخة حقيقية وتأتي من بعيد. إنها تعود إلى عام 1962. فالمعارضة لهذا السيستام كانت ملازمة لولادته.

وبهتافه في 5 جويلية 2019 بالجزائر العاصمة "الشعب يريد الاستقلال"، اثبت الحراك الشعبي أن **الجزائر ليست محكومة، بل لا تزال مُحتَلَّة.**

"سبع سنين بركات!" كانت هذه صرخة الشعب في عام 1962، وهي صرخة مفهومة إنسانياً بالنظر إلى المعاناة التي كابدها، وقد تدخل حينها بشجاعة لتجنب حرب أهلية، لأن جيش الحدود كان يريد الاستيلاء على السلطة مهما كان الثمن. وبفرضه نفسه بالقوة، هو الذي يعاني من غياب تام للشرعية، نشر هذا الجيش سمّه القاتل في المجتمع: **الثقافة العسكرية.**

انها ثقافة النهب والاضطهاد والعنف والهيمنة والابوية والاحتقار والفساد.

كانت نتائج هذه الثقافة كارثية، ومنها نشأ مفهوم "الحقرة" و"الحرقة". تعني "الحقرة" أن الشعب يتقمص حالة الضحية. أما "الحرقة"، فهي تشير الى ان المجتمع يحلم بالفرار من الجزائر.

الثقافة العسكرية هي نقيض للثقافة. انها ثقافة قاتلة لقيم الانسان الجزائري، وقاتلة بالخصوص للرجولة.

على المستوى الاقتصادي، تتخصص الثقافة العسكرية القريبة من الطبيعة في استخراج المواد الاولية، وتمنعه أن يتحول إلى اقتصاد تحويلي، لأن هذا الأخير يقوم على الابتكار والعلم، وكلاهما يفترض الحرية، وهذه الأخيرة ليست في جينات السيستام.

إن الثقافة العنيفة السائدة في الفضاء الاجتماعي ليست هي فقط نتاج النظام السياسي الذي يخلق مناخاً من انعدام الأمن ليخلق لدى الشعب الرغبة في الأمن التي صنعها هو نفسه، بل ترتبط أيضاً بهذا النموذج الاقتصادي الريعي وليس على تحويل المواد الاولية الى منتوجات نهائية، وذلك لأن التحويل يستلزم فلسفة للتنمية، ثقافة التهذيب وانسنة المعاملات: مواطنة فعلية.

العنف كامن في قلب السيستام. ووضع حد لثقافة العنف التي تسود الفضاء الاجتماعي يتطلب التخلص من الثقافة العسكرية التي تغذيها ومن النظام الاقتصادي الذي يولدها ومن النظام السياسي الذي يشرف على كل ذلك.

لكن الحراك الشعبي يقاوم، وهذه المقاومة ضرورية. لقد شعر الجزائريون في 2019 بأنهم يستعيدون وجودهم كشعب، وبهذا الاحساس أثبت الحراك أن جزائر أخرى ممكنة.

هذا الشعور عاشه الجزائريون من قبل في عام 1962 بفرحة سرعان ما انطفأت، وعاشوه ايضا بعد مجازر أكتوبر 88 حيث فُتح قوس ديمقراطي لتدخل الجزائر بعد ذلك في حرب جديدة.

لقد تعلمنا من تاريخنا المعاصر. فقد أتاح الحراك للجزائريين التعرف على بعضهم البعض بشكل أفضل وتبادل الآراء، ولم تكن الجزائر ومستقبلها موضوع نقاش واهتمام كما هو الحال اليوم. والمهم ليس أن نتفق على مشروع مجتمع، بل على ما يوحدنا، وهو الأساسي في المرحلة الراهنة: نهاية هذا السيستام وحرب الاجنحة المدمرة وأن تعود الجزائر اخيرا لشعبها.
في الحراك، لدينا كافة الشرائح الاجتماعية؛ إنه يمثل الشعب. ولهذا السبب، لا يحتاج الحراك إلى أن يُمَثَّل، بل إلى أن يُحَقِّق مطلبه الاساسي: رحيل السيستام.
ليست هذه هي المرة الأولى التي يُدير فيها هذا النظام ظهره لنداءات الشعب. ففي غطرسته، حَكَمَ بدون الشعب، واليوم هو يحكم ضده. السيستام في حالة حرب مفتوحة مع مناضلي الحراك، كما هو في حرب ايضا مع رموزه.
الحراك-الشعب مرادف لـ الشعب-الطبقة. ونشطاء الحراك على اختلافهم يدركون أنهم يمثلون قوة التغيير.
"مانيش راضي" كان آخر نداء وجهه الشعب للنظام لكي ينفتح على المجتمع ويصلح ذاته.
"مانيش راضي: 63 سنة بركات" يجب أن يكون شعارنا الموحد. وكما حدث في عام 1962، على الشعب أن يتحمل مسؤولياته، وبنفس العزيمة، ليخرج ويهتف بهذا الشعار في هذا الفاتح من نوفمبر لإنقاذ الجزائر من هذا السيستام، الذي هو قبر لجزائريتنا.
إنه شعار شعبي. على جميع الجزائريين، وخاصة أولئك الذين يعملون في مؤسسات الدولة، أن يتحدوا مع الشعب-الحراك وأن يتبنوا فكرة تغيير السيستام لأنها طريق خلاصنا.
لقد توغلت أفكار الحراك في جميع شرائح المجتمع، ويدرك الجميع اليوم ضمنيا ان الحراك هو الحل. أما أولئك الذين يصرون على العناد، فهم لا يريدون الاعتراف بأن هذا الشعب ناضج وسيد، تماماً مثل "سلطة الظل" التي تتمثل مهمتها الوحيدة في تبديد الثروات وتعذيب الشعب. وفي كلتا الحالتين، نحن أمام سيستام يعتبر الجزائر غنيمة حرب ويتصرف كصاحب ملكية.

ما العمل؟ مرحلتان للحراك

في المرحلة الأولى، على الشعب أن يفرض نهاية هذا السيستام. فبهتافه "مانيش راضي: 63 سنة بركات!"، يجب أن يشلّ سلمياً الحياة السياسية لهذا السيستام بأكملها.
وفي المرحلة الثانية، يتم التحضير للانتخابات الرئاسية حيث ستُمارَس السيادة الشعبية. وعندها، يتقدم المرشحون الحاملون لمشاريع مجتمع أمام القرار الشعبي، وعلى الجميع الانصياع للاختيار الشعبي.
ولهذا السبب، ليس الوقت مناسباً لتأسيس الأحزاب السياسية، لأن ما ينقص الجزائر ليست الشخصيات السياسية، بل غياب الحياة السياسية نفسها بسبب احتكار البوليس السياسي لها.
وإذا أردنا تأسيس جزائر بديلة فعلينا اولا وقبل كل شيء ان نتفق على التشخيص. ومهمة الحراك هي كسر هذا الاحتكار السياسي الذي يشل المجتمع ويعفنه، وأن يجعل من الانتخابات أداة حقيقية للتداول السياسي.
في المرحلة الأولى، المتمثلة في إزاحة السيستام، فإن الحراك-الطبقة يكفي بذاته. ويجب أن يبقى جامعا وموحداً ولا لون سياسي وايديولوجي له.

وفي المرحلة الثانية، الحراك-الطبقة متنوع، وهذا ايضا غناه. سيقدم نشطاؤه مشاريعهم المجتمعية إلى الشعب، وسيختار هذا الأخير بشموخه وسيادته المشروع الذي يراه متوافقاً مع تطلعاته.
تجنب المرحلة الانتقالية ضروري. ولذلك ستظل المؤسسات كما هي، وسيعرف الشعب المدرك لاهمية اللحظة التاريخية كيف يضمن اجراء انتخابات نزيهة وشفافة من خلال تعيين لجنة مهمتها الوحيدة الإشراف على الانتخابات، والتي ستُجرى إما في 22 فيفري 2026 او في 5 جويلية 2026 كآخر اجل.
الأكيد هو أن الجزائر ستعود اخيرا ملكاً لشعبها. وسؤال "من يحكم في الجزائر؟" لن يُطرح بعد اليوم نهائيا، وسننهي الثقافة العسكرية وما جرّته علينا من مصائب، وسيؤسس الجزائريون جزائر تتوافق مع قيمهم ووفيّة لتاريخهم.
قلم صادق يتوجه الى قلوب صادقة لإنقاذ بلد لم يعرف شعبه الحرية والكرامة منذ ما يقرب من قرنين.

محمود صنهاجي